

Distr.: General  
4 October 2005  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٢٧٦ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة بين إثيوبيا وإريتريا":

"يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء قرار حكومة إريتريا تقييد جميع أنواع رحلات الطائرات الهليكوبتر التابعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا داخل المجال الجوي الإريتري وتلك القادمة إلى إريتريا، اعتباراً من ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الأمر الذي سيكون له آثار خطيرة على قدرة البعثة على الاضطلاع بمهامها وعلى سلامة موظفيها".

"وإذ يشير مجلس الأمن إلى جميع القرارات السابقة والبيانات الصادرة عن رئيسه بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا، فإنه يشدد على أن قرار حكومة إريتريا المتقدم الذكر يتنافى بشكل خطير مع دعوة المجلس الطرفين في القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) إلى أن يوفر للبعثة إمكانية الوصول والمساعدة والدعم والحماية اللازمة لأداء مهامها، ومع اتفاق وقف أعمال القتال الموقع في الجزائر العاصمة، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بين حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وحكومة دولة إريتريا (S/2000/601)".

"ويؤكد مجلس الأمن كذلك ضرورة تنفيذ قرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا دون مزيد من الإبطاء، وهو ما سيمنح البعثة من تنفيذ ولايتها".

"ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أن كلا الطرفين يتحملان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقي الجزائر العاصمة وقرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا".

”ويهييب مجلس الأمن بحكومة إريتريا أن ترجع فورا عن قرارها وأن توفر للبعثة إمكانية الوصول والمساعدة والدعم والحماية اللازمة لأداء مهامها. كما يطلب إلى الطرفين أن يتعاونوا بشكل كامل وسريع مع البعثة في تنفيذ ولايتها“.

”ويطلب المجلس أيضا إلى الطرفين التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وامتناع كل منهما عن أي تهديد باستعمال القوة ضد الطرف الآخر“.

”ويكرر مجلس الأمن مناشدته كلا الطرفين التطبيع الكامل للعلاقات فيما بينهما بوسائل منها الحوار السياسي بينهما لاتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة وتوطيد التقدم الذي أحرز حتى الآن“.